البحرين اذا سمي به فان اعرب اعراب المثنى رد اليها مفرده وينسب
للمفرد كما هو القاعدة فلا يحتاج الى التمييز من النسب اليها المقرد كما
في نظايره لانهم لم يجدوا بدا لك كما سبقاني وان اعربوها كما كانت
ينسب اليه على لفظه لان زيادته صارت جزأ منه ومثله في ذلك
حصنين وقد تناظر اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي لما سأل
اليزيدي المهدي عن وجه قولهم بحراني وحصني ولم يقولوا احصنا
او بحري فاجابهم لهم قالوا البحري لم يعلم لما البحرين
نسبوه امر اليا البحر ومدا لايات في الحصن لانه لم يكن موضع
يسمى الحصنين وقال الكسائي لم يقولوا احصناني لان فيه نونين
فاكتفوا باحدهما وليس في البحرين الا نون واحدة فالزمه
اليزيدي بانه لو نسب الى رجل من بني جنان كان الواجب ان
يقولوا جني وحينئذ يتساوى المنسوب اليها المجرد ذكر ذلك في الاشباه
والنظاير وفيهما عرفت والحق انه لا فرق بينهما وان حال النسب
تختلف بالتسمية وخالهما من الاعراب ولا مدخل للنونين ولا للتمييز
على الصحيح قوله قال الاشمونى يقال في النسب الى
اثنين اثني وثنوي والى عشرين عشري والى اولات اولي
قال الشهاب كان وجه الواو في ثنوي رد اللام كما يفهم من قوله
في شرح قول الناظم وفي اختا الخ انه يقال عندي في ثنتان ثنوي
برد اللام وحذف التاء فليراجع ثم المراد انه ان سمي به قبل اثني
والا قبل ثنوي لانه اذا سمي به تحذف زيادته فهو يعتبر بحد
التسمية واذا لم يسم به يرد اليها ما حذف فينظر الى اصله قوله
وثالث من نحو طيب حذف اى مما وقع قبل الحرف المكسور لاجل
يا النسب يا مكسورة مد غير فيها مسألتا فتحذف الياء الثانية المكسورة
فان كانت الياء مزيدة نحو مغيلي ومشدوذه مفتوحة نحو هبيخ
او فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم لم يحذف
قال ابن هشام سوال اذا النسب الى مهيم ما تقول الجواب
ان



ان كان اسم فاعل من تميمه الحب قلت مهيمي وان كان تصغير
مهوم وهو التابع قلت مهيمي وذلك لانه لما صغر حذفت الواو
الثانية وجاءت بها التصغير مكانها فانقلبت الواو الياء الساكنة ياء كما في
سيد وانت حينئذ مخير في التعويض عن المحذوف كما في سفيرج
وسفيريج فاذا جئت بها النسب وجب التعويض ليبقى من
باب سيد فتحذف الياء التي هي بدل من الواو وتبقى دلك ياء
الجمع فانه وعلى هذا فبقي مهيمي خمس يآت الاولى للتصغير والثانية
بدل من العين والثالثة للتعويض والرابعة والخامسة للنسب
قال في المخصص وانما جمعوا بين خمس يآت في مهيمي وقد كرهوا
ريحاني طيبي واسيدي لان الياء الثانية من هذه لما كانت متحركة
وبعدها حرف متحرك تلقت لذلك وجفت ولما شفعها في مهيمي
بالمد تمكنت وانت ومن شان المدات ولذلك استعملت
في الاردف والموصول والتاسيس والخروج وفيه تجري
للغنا والحدا والترنم والتطويح انتهى وبما ذكره من جواز التعويض
في تصغير مهوم علم صحة ما في التصريح نقلا عن ابي حيان والسيد
من ان مهيميا يجوز ان يكون تصغير مهوم واندفع اعتراض شيخنا
عبد الله الدنوشري عليه فتدبر ومنشاوه وفوقه بحاظاهر كلام
شافية ابن الحاجب حيث اقتصر فيها على عدم التعويض في تصغير
مهوم قوله وشذ طي مقولا بالف اصله طيي حذفت
الياء الثانية وقلبت الاولى الفا فهذا اوجه شذوذه وقيل فيه
نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ومقتضى هذا الباب
حذف الياء الثانية وفتح ما قبلها وقيل وجه شذوذه ان يقال
حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا فشذوذه
من حيث حذف الاولى وفيه نظر لانه يكون القلب حينئذ شاذا
وقد ذكروا في الاعلال شذوذه قوله وفعل في فعيله الخ
اعلم الكلام على النسب في فعولة كشنوءة فظاهر ذلك ان يبقى
على الاصل وهو اثبات حرف العلة والعلة يقول هنا بعدم

Copyright Sharing Software University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)